عمليات غش وتزوير واحتيال لسلب الاراضي العربية في الضفة

افاضت وسائل الاعلام الاسرائيلية في تناول قضية سلب الأراضي في الضفة الغربية المحتلة. وفي هذا الصدد كُشف النقاب عن وقائع تُفند ما تدعيه الاوساط الصهيونية وبعض الغرب من أن بعض الفلسطينيين باعوا اراضيهم لليهود بمحض ارادتهم. وقد تحدثت الصحف الاسرائيلية عن تورط شخصيات رفيعة المستوى في قضايا التزوير. كما ترددت انباء عن دور بنك اسرائيل في ذلك، حيث منح السماسرة اليهود واصحاب الشركات الصهيونية حقوق نقل الأموال الى الخارج لتسهيل عمليات اتمام الصفقات المزورة.

وقد ركز السماسرة على المدنيين بشكل خاص، حيث كانوا يحصلون منهم على توكيلات تخولهم صلاحية التصرف بأراضيهم. ويبدو من التحقيقات الأولية ان وحدة الشرطة القطرية لمكافحة الجرائم الخطيرة توصلت الى معلومات كثيرة، ووقفت على حقائق هامة جداً تتعلق بسلب الأراضي العربية عن طريق ابتياعها من اصحابها بطرق احتيالية، واقامة مستوطنات غير شرعية عليها. ومع ان السؤال الذي يتردد حالياً يدور حول النتائج التي سيؤول اليها التحقيق، فان الرأي السائد يرجح ان تلفلف القضية برمتها لأن المتضررين من استمرار التحقيق فيها كثيرون وهم من ذوي النفوذ في اسرائيل.

التحقيق مع المتهمين

ظهرت قضايا تزوير عمليات بيع الأراضي في الضفة الغربية الى العلن في الثامن عشر من تموز (يوليو) ١٩٨٥، عندما قامت شرطة تحريات الوحدة المركزية في تل ابيب بمراقبة بيت ابراهام سليم الواقع في شارع احاد هعام في بات يام، بالقرب من تل ابيب، بهدف القاء القبض على ميخائيل اورن، من سكان رحوفوت، المتمرس في عمليات التزوير، بغية الوصول الى مصدر تهريب الدولارات المزورة الى السوق السوداء. وعندما دخل اورن بيت سليم، لم يكن في حوزته سوى صحيفة مطوية. وبعد دخوله البيت بدقائق، اندفع وراءه رجال شرطة التحريات، ليجدوه برفقة سليم، صاحب البيت، وثالث يدعى يهوشواع مزراحي.

لم يعثر رجال الشرطة على شيء سوى الصحيفة التي كان يحملها اورن، ولكنهم وجدوا بين طيات ثناياها اربع ورقات مكتوبة باللغة العربية تبين، فيما بعد، ان اثنتين منها عبارة عن توكيلين عامين، اما الأخريان فهما توكيلان غير قابلين للالغاء، موقعان باسم محمود زغلول. وكانت هذه التوكيلات مرفقة بقصاصة ورق تحمل التوقيع الاصلي لمحمود زغلول. وقد تبين ان التواقيع الموجودة على هذه التوكيلات مزورة. وهكذا بدأ التحقيق بصورة علنية في قضية سلب الأراضي في الضفة الغربية (هآرتس، ٢١/٨/١٩٨٥).

وذُكر في المحكمة المركزية في تل ابيب، في اثناء النقاش الذي جرى حول طلب تمديد اعتقال المتهمين الثلاثة، بعد ان وجهت اليهم تهمة تزوير وثائق شراء أراض في المناطق المحتلة،